الفصل التمهيدى

obeikandl.com

الفصل التمهيدي

يستند التقدم الحقيقي لأي مجتمع إلى مقومات إنسانية ،ثقافية، اجتماعيـــة، اقتـــصادية، وسياسية بالإضافة إلي توافر الخدمات الأساسية لأبناء الشعب،وفي مقدمتها الخدمات التعليمية . ويأخذ التعليم بدوره مكان الصدارة كأداة لتحقيق هذا التقدم.

وأمام التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين من تزايد المعرفة الإنسانية وفي مقدمتها المعرفة العلمية والتكنولوجية .و زيـــادة التـــسابق الاقتـــصادي والمنافـــسة والثـــورة التكنولوجية والتدفق العلمي والمعرفي .أصبح من الضروري الأخذ بالجودة التعليمية ، وإيجـــاد نظام شامل لضبط الجودة [١]. وصنع سياسة عامة ترتكز على تنمية الموارد البـــشرية وبنـــاء الشخصية المصرية كهدف أساسي تسعى لتحقيقه [٢] باعتبار التعليم قضية أمن قومي [٣].

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إيجاد آليات جديدة لضمان الجودة فيما يختص بالممارسات الإدارية عـــن طريق صياغة سياسات جديدة [٤].والى التنسيق بين أجهزة وزارة التربية والتعليم المركزية وبين الأجهزة المحلية بالمحافظات عن طريق وجود جهاز فني مسئول عـــن تحديـــد أساليب التنسيق المطلوبة لتنفيذ أهداف السياسة التعليمية للدولة[٥].

وتتيح مقارنة وتحليل سياسات التعليم القومية في الدول المتقدمة التعرف على رؤى قيمةً، وممارسات جديدة يمكن الاقتباس منها والاستفادة من تجاربها ، خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بـــصنع السياسات ، واتخاذ القرارات في بعض الدول مثل جمهورية الصين الشعبية وإنجلترالإمكـــان

---

(١) أحمد إبراهيم أحمد : " **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية** ".الإسكندرية ، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص١٣٩

(٢) نهى حامد عبد الكريم : " **صنع القرار في السياسة التعليمية في مصر ، دراسة حالة** " جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠١ ، ص أ .

(٣) وزارة التربية والتعليم : " **مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل** ". القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢١.

(٤) وزارة التربية والتعليم : " **برنامج تحسين التعليم الثانوى ، ثمرات الحوار في اللقاءات التمهيدية للمؤتمر القومى لتطوير التعليم الثانوى في مصر** من ٥ نوفمبر – ٩ يوليو. القاهرة ، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠١ ، ص٤٠.

(٥) كمال حسنى بيومى : "**دراسة تقويمية لدور التنظيمات والأجهزة المحلية بالمحافظات لتنفيذ السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي**" . القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ،١٩٩١، ص٥٠ .

الإفادة من الأساليب والآليات التي تصمم من خلالها سياساتها التعليمية وتتخذ قراراتها بشأن التعليم .

و تُعد الصين الشعبية من الدول النامية إلا أنها دولة ذات ثقل اقتصادى وسياسي وقد حققت معدلات نمو مذهلة حيث بلغ متوسط معدل النمو في التسعينيات ٩ر٦٥% بالرغم من ارتفاع كثافتها السكانية إلى (١ر٢٨١) مليار نسمة وفقا لتعداد يوليو ٢٠٠٢ .[١] وبُعدها عن مراكز الجذب السكاني [٢] وتعرضها لأزمة ثقافية عام ١٩٦٦، قامت على أثرها بتحديث التعليم من خلال آليات محددة [٣].وأصبحت مثلاً جديراً بالاحتذاء بعد تطبيقها الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي [٤] وحققت الصين أسرع تقدم مستدام في تاريخ البشرية، حيث بلغ متوسط نمو الدخل القومي ٨% سنوياً خلال العقد الماضى وبلغت قيمة صادراتها ٣٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ كما بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم ٣ر٢% من إجمالي الناتج المحلى[٥].

وفي إنجلترا احتل التعليم أولوية في حكومة تونى بلير(Tony Plair) تضمنها تقرير الورقة البيضاء excellence in schools عام ١٩٩٧ التميز في المدارس ، وبدأ دور الدولة يتزايد في صنع السياسة التعليمية، وتم إثراء دور السلطات التعليمية المحلية ، وكذلك تفعيل دور نقابات المعلمين المهنية .

وفى مصر وبالرغم من الجهود التي بذلتها الوزارة في التوسع الكمي متمثلا في بناء المدارس الجديدة وتزويدها بالتكنولوجيا المتطورة ، وتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة، وأيضا الجهود المبذولة في التوسع الكيفي للتعليم متمثلا في تطوير المناهج بناءً على توصيات مؤتمرات تطوير التعليم عام ١٩٩٣، ١٩٩٤ وإعداد المعلم، وتدريبه ورعايته، عام ١٩٩٦،

---

(١) تقرير التنمية في العالم :" **جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء**" . البنك الدولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر،٢٠٠٤ ، ص٢٥٣

(٢) عبد الغنى عبود وآخرون : " **التربية المقارنة منهج وتطبيق** ".**القاهرة** ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩، ص٣٤٤.

(3) Lofsted , Ingavar : "**Chinese Educational Policy, Changes and Contradictions**" (1949-1979), Sweden , Almqvist&Wiksell International Stokholm , Humanities Press Inc ,1980 .P.2.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي : " **اختلالات نظرية ، الاتجاه شرقاً ، التجربة الصينية، نموذجا**". القاهرة ، مركز الدراسات لاستراتيجية والسياسية بالأهرام ، ٢٠٠٠، ص٨ .

(٥) تقرير التنمية البشرية: " **أهداف التنمية للألفية ، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية**" . برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠٠٣، ص٧٣٠ .

وتقليل كثافة الفصول ، ومجموعات التقوية كبديل لتفشى الدروس الخصوصية.إلا أنه من استقراء الأدبيات والدراسات التربوية ، يمكن ملاحظة أنها في معظمها أرجعت مشكلات النظام التعليمي إلى عدم استقرار السياسات التعليمية.والى وجود فجوة بين النظرية والتطبيق في مجال السياسات التعليمية [1].

الدراسات السابقة :

تنقسم الدراسات السابقة إلى ثلاثة **محاور**. المحور الأول، الدراسات التى تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور تحليلي تقويمي، والمحور الثاني ، الدراسات التي تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور مقارن والمحور الثالث، الدراسات التي تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور تاريخي وصفي محدد الفترة الزمنية . وتتناول الدراسة كل محور منهم بالتفصيل.

المحور الأول : الدراسات التى تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور تحليلي تقويمي :

١- دراسة سيف الإسلام مطر(١٩٨٩): "ربط البحث التربوى بصنع السياسة التعليمية": دراسة تحليلية لبعض الأدوار والممارسات [2] .

هدفت الدراسة إلى تناول بعض المحاولات التى يمكن أن تؤدى إلى تضييق الفجوة، وإحداث التفاعل الإيجابى بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية ، متضمنة بذلك دور كل من المخططين والمحللين السياسيين، والدور الذى تلعبه كافة المؤسسات الدولية المهتمة بالتعليم في صنع السياسة التعليمية، وكيفية إسهام البحث الموجه في صنع السياسة التعليمية،ودور مفكرى السياسة في عملية صنع السياسة التعليمية.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من المقترحات منها أن يقوم مخططو ومحللو السياسة بدورهم في جعل نتائج البحوث تنفذ في داخل عملية صنع السياسة التعليمية من واقع عملهم وخبرتهم، ولا يدعون أنفسهم أداة في يد صانعى السياسة، متناسين الجوانب العلمية اللازمة والأساسية في بناء السياسة وتنفيذها، وأن يأخذ صانعو السياسة في الاعتبار أهمية إشراك الباحثين في عمليات صنع السياسة ، و أن يتم اختيار الدول التى تلجأ إليها الهيئات الدولية

---

(١) آمال كامل اندراوس : " **السياسات التعليمية بين النظرية والتطبيق** " جامعة القاهرة ، رسالة ماجستيرغير منشورة ،معهد الدراسات والبحوث التربوية ، ٢٠٠٠ ، ص٢٧١ .

(٢) سيف الإسلام على مطر : "**ربط البحث التربوي بصنع السياسة التعليمية دراسة تحليلية لبعض الأدوار الممارسات**"، مجلة دراسات تربوية ، الجزء ٢٠ ، ١٩٨٩ .

للمساعدة والاقتراض كالبنك الدولى، وأن تختار المشروعات التى تتناسب مع حاجاتها، وألا تقوم بتطويع المشروعات التعليمية للاستفادة من مساعدات البنك الدولي .

٢- دراسة إيهاب السيد إمام(١٩٩٤) : " دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينيات" [١].

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة التعليمية في مصر عن طريق اكتشاف القوى الكامنة وراء تنفيذ هذه السياسة من أجل تطوير الأداء. ومعالجة القصور في صياغة وتنفيذ السياسة التعليمية.ودارت محاور البحث حول محددات صياغة السياسة التعليمية، و أساليب تحليلها وملامح السياسة التعليمية في الثمانينيات وقد استخدم الباحث منهج التحليل الفلسفي الذى يعتمد على تحديد المفاهيم وتحليل التصورات والبيانات، كما استخدم أسلوب حل المشكلات لطرح بدائل لمعالجة نواحى القصور. وانتهت الدراسة بمقترحات لمعالجة القصور في تحقيق أهداف السياسة التعليمية .

٣- دراسة آمال كامل اندراوس(٢٠٠٠): "السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق" [٢].

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات التعليمية في مصر منذ صدور دستور ١٩٢٣ في ضوء السياق السياسى والاجتماعي المصرى خلال فترة الدراسة لتحديد أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق في الفترات المختلفة.والتي تمثلت في غلبة الطابع الكمي علي التعليم واقتصار صنع السياسة التعليمية في الستينات علي مجرد صدور بعض القوانين التنفيذية، وضعف مسايرتها لخطوات عملية صنع السياسة التعليمية مثلما يحدث في الدول المتقدمة نتيجة لانفراد الوزراء بصنع القرار، وغياب تعدد العناصر المشاركة .ومن ثم لم تحقق السياسة التعليمية أهدافها في تلك الفترة مثل تعميم التعليم الابتدائي، ولم تف مخرجات التعليم الفني بالأعداد المطلوبة ، وعدم تحقيق تكافؤ الفرص والاهتمام بالجوانب الكمية في التعليم. وتحددت مشكلة الدراسة في مدى نجاح السياسات التعليمية في مصر في تحقيق أهدافها التعليمية ،واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن. وانتهت بتحديد أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق في السياسات التعليمية في مصر منذ صدور أول دستور مصرى عام ١٩٢٣،

---

(١) إيهاب السيد محمد إمام: : " **دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينات** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية التربية، ١٩٩٤ .

(٢) آمال كامل أندراوس: " **السياسات التعليمية في مصر بين النظرية والتطبيق**" رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ٢٠٠٠.

وقدمت الدراسة عدة مقترحات لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق مما يفيد في تقويم السياسة التعليمية في المستقبل منها التأكيد علي وضع السياسة التعليمية في مقدمة سياسات المجتمع ،وصنع السياسة التعليمية باستخدام الأساليب والمناهج والآليات المتعارف عليها في مجال صنع السياسات العامة ومنها التعليمية، وتفعيل دور المدارس المختصة بالتعليم، وإشراك المحليات في رسم السياسة التعليمية ، ووضع برامج بديلة للتطوير، وتشكيل لجان تختص بمتابعة التطبيق للسياسة التعليمية.

٤-دراسة قدري أحمد العربي (٢٠٠٠) : " إعادة تصميم السياسات التعليمية في مصر من منظور تشخيصى تنظيمي " [١].

هدفت الدراسات إلي إعادة تشكيل السياسات التعليمية عامة ،ومبادئ الإدارة التعليمية في مصر من خلال إعادة هندسة الوظائف التعليمية لكي تصبح سياسات عامة فعالة في ضوء اللامركزية .

وتحددت مشكلة الدارسة في " الحاجة إلي تشكيل السياسات التعليمية، و أسس الإدارة التعليمية في مصر من خلال السياسات المالية وكيفية مواجهة مصر للتضخم ، وزيادة الفاعلية السياسية في مصر التى تشمل علاقة النمو الاقتصادى والاستقرار والتعليم والإدارة التعليمية وعلاقاتها بالسياسات العامة.

وانتهت الدراسة بمجموعة من المقترحات من أهمها تنظيم المدارس الابتدائية في مصر في ضوء اللامركزية وتصور لإدارة الجودة الشاملة، وتصور مقترح لإعادة هندسة الإطار التنظيمى للإدارة في المدرسة الابتدائية .

تعليق على الدراسات والبحوث التي تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور تحليلي تقويمى

أ- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فتتمثل فيما يلى :-

- الاهتمام بموضوع صنع السياسة التعليمية خاصة فى فترة الثمانينيات فى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على المجتمع المصري خلال تلك الفترة .

---

(1) Kadry Ahmed El Araby : "**Reinventing Educational Policies in Egypt, An Organizational Diagnoses Prospective**", Ph.D. in Public Administration, Faculty of Economics & political science. Department of public administration, Cairo University, 2000.

– الاهتمام بتحليل دور مراكز البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر ، وهو ما يمس أحد المحاور الهامة التي ركزت عليها الدراسة الحالية .

– وجود فجوة في صنع السياسة التعليمية على المستوى النظري والتطبيقي خلال فترة التسعينيات وتأكيد ضرورة تدعيم اللامركزية .

– سيطرة وزارة التربية والتعليم على صنع السياسة التعليمية من حيث المناهج ، ومدة الدراسة وتوظيف المعلمين . وعدم استقرار السياسة التعليمية وارتباط تغييرها بتغير الوزير .وغياب أو افتقار السياسة التعليمية في مصر لفلسفة واضحة ومحددة الملامح .

– التأكيد على تحقيق الاستيعاب الكامل والقضاء على ظاهرة التسرب والأمية .

- تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة قدري أحمد الاهتمام بالسياسة التعليمية في دول شرق آسيا في ضوء ظروف النمو الاقتصادى .

ب–أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :–

– **إختلفت الدراسة الحالية** مع دراسة سيف الإسلام فى تناول دور مراكز البحوث التربوية فى صنع السياسة التعليمية فى كل من إنجلترا والصين ، وهو ما لم تتعرض له دراسة سيف الإسلام ، كما اختلفت فى استخدام الدراسة الحالية للمنهج المقارن ، بينما وظفت دراسة سيف الإسلام المنهج الو صفى .

– **إختلفت الدراسة الحالية** عن دراسة إيهاب السيد محمد فى تركيز دراسة إيهاب السيد محمد على تحليل السياسة التعليمية فى فترة الثمانينيات فى مصر فى ضوء العوامل والقوى والمتغيرات الثقافية ، التي شهدها المجتمع المصري فى تلك الفترة ، وذلك من خلال قضايا تعليمية مرتبطة بديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية واختلفت الدراستان فى الحدود الزمنية، حيث تناولت الدراسة الحالية من دراسات السياسة التعليمية في فترة التسعينيات كما اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة إيهاب السيد محمد في تناولها للسياسة التعليمية في إنجلتراوالصين وهو ما لم تتناوله الدراسة الأولى واختلفت الدراستان في المنهج المستخدم.

- **اختلفت الدراسة الحالية** عن دراسة آمال أندرواس في المنهج المستخدم حيث توظف الدراسة الحالية المنهج المقارن بينما تستخدم دراسة آمال أندراوس المنهج التاريخي والمنهج الوصفى المقارن.فى تحليل السياسة التعليمية فى مصر فى فترات مختلفة منذ صدور دستور ١٩٢٣، لتحديد أبرز الفجوات بين النظرية والتطبيق فى مجال السياسات التعليمية ، بينما استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن لتحليل كيفية صنع السياسة التعليمية فى دول المقارنة وهى إنجلتراوالصين ، والآليات المستخدمة، والخطوات المتبعة فى دول العالم المتقدمة .

- **اختلفت الدراسة الحالية** مع دراسة قدري أحمد فى تأكيد دراسة قدري أحمد على إعادة تشكيل السياسات التعليمية فى مصر من خلال إعادة هيكلة الإدارة التعليمية فى ضوء اللامركزية لذا فقد ركزت على الهيكل الإداري بشكل بحت دون تحليل السياسات التعليمية، حيث أنها دراسة مقدمة لقسم الإدارة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، بينما اهتمت الدراسة الحالية بتحليل السياسة التعليمية فى مصر فى التسعينيات ،ومقارنة آليات وخطوات صنع السياسة التعليمية في مصر بكل من إنجلتراوالصين وكذا المؤسسات المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في كل منها وهو ما لم تتناوله دراسة قدري أحمد .

المحور الثاني : الدراسات التي تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور مقارن :

٥- دراسة رمضان عيد١٩٩٢ : " السياسة التعليمية واتخاذ القرار، دراسة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية[١].

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير السياسة التعليمية واتخاذ القرار في مصر، عن طريق تعرف طبيعة العلاقة بينهما، وتحليل واقع تطبيقات هذه العلاقة وبيان أوجه القصور والضعف فيها، ثم إجراء مقارنة واسعة لعمل السياسة التعليمية وصنع القرار في دول المقارنة.وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتعرف طبيعة العلاقة بين السياسة التعليمية واتخاذ القرار في هذه الدول.وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها افتقار السياسة

---

(١) رمضان أحمد عيد : " **السياسة التعليمية واتخاذ القرار، دراسة مقارنة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وإنجلتراوفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٩٢.

التعليمية في مصر إلى فلسفة مجتمعية واضحة محددة الملامح، ويبدو هذا من اقتصار أجهزة التخطيط ورسم السياسة التعليمية القومية في مصر في عملها على النظرة الجزئية لنظام التعليم، وضعف مشاركة التنظيمات الشعبية في عملية السياسة التعليمية القومية واتخاذ القرار فيها، ومحدودية الدور الذى تقوم به السلطات التشريعية في صياغة السياسية التعليمية واستئثار السلطة التنفيذية بذلك .

٦- دراسة نهلة عبد القادر هاشم ١٩٩٢: " دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية في مصر وإنجلترا"(١) .

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور علمي يقوم على دراسة تجربة متقدمة لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية، وذلك بهدف تطوير التعليم في مصر حيث أن تشريعاته هي التي ترسم خطوط السياسة التربوية وذلك في ضوء ثلاثة محاور هي مد الإلزام، وتحقيق الاستيعاب الكامل، التوسع في التعليم الفني.واستخدمت الدراسة المنهج المقارن. وتوصلت إلى عدة نتائج منها افتقار التشريعات التعليمية في مصر إلى الدينامية التي تقتضي استمرارها، وتسمح لها بمواكبة التغير وانفراد السلطة التنفيذية في مصر متمثلة في شخص وزير التعليم بصياغة التشريعات التعليمية، وعدم الربط بين التشريع والسياسة العامة للدولة، ضعف المشاركة الشعبية في صياغة التشريعات التعليمية ، قصور السياسات التربوية في تنفيذ التشريعات التعليمية، وتضارب كثير من القوانين والقرارات، وضعف استقرار المستويات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي للوزارة.

٧- دراسة نهى حامد عبد الكريم (١٩٩٦): "عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية " دراسة مقارنة (٢).

هدفت الدراسة إلى تطوير عملية صنع السياسة في مصر على أسس علمية وديمقراطية، كما هدفت الدراسة إلى وضع إطار صنع سياسة تعليمية ثابتة ومستقرة و نظام ثابت قوى يعبر عن احتياجات البلاد، وقد وظفت هذه الدراسة المنهج المقارن.

---

(١) نهلة عبد القادر هاشم : " **دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية في مصر وإنجلترا**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٩٢ .

(٢) نهى حامد عبد الكريم: "**عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة**"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٦.

وانتهت الدراسة بتصور مقترح لتطوير عملية صنع السياسة التعليمية في مصر في ضوء التجربة الأمريكية. و ضرورة تدعيم اللامركزية كمفهوم وتطبيق عملى في صياغة السياسة التعليمية المحلية وحق المشاركة في الصياغة وتقديم مقترحاتها في الموضوعات المطروحة، كما أكدت على ضرورة تحقيق التنسيق والتكامل بين الأجهزة المسئولة عن صنع وصياغة السياسة التعليمية من خلال خطط عمل أو برامج تنفيذية .

٨- دراسة عزه عفيفى(٢٠٠١): " دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة " (١).

تكمن مشكلة الدراسة في محدودية الدور الذى تقوم به المجالس النيابية في عملية صنع السياسة التعليمية، حيث يفترض أن تكون المجالس النيابية أهم السلطات في الدولة باعتبارها الممثلة للأمة. وعزوف السلطة التشريعية ذاتها عن ممارسة الصلاحيات الدستورية المخولة لها مما تطلب مزيداً من الدراسة، كما هدفت الدراسة إلى تحليل للدور الذى تقوم به هذه المؤسسات في صنع السياسة التعليمية للوقوف على نقاط الضعف وعلاجها. وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن.

وانتهت الدراسة إلى تصور مقترح لتطوير دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية يرتكز على عدة محاور أساسية هى قومية صنع السياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية، و تكثيف دور البرلمان المصري بما يؤدى إلى الارتقاء بالوظيفة الرقابية له في صنع السياسة التعليمية.

٩- دراسة أماني محمد حسن نصر ٢٠٠١ : "جماعات المصالح والسياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة "،دراسة مقارنة (٢).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين جماعات المصالح والسياسة التعليمية في كل من مصر وإنجلترا، كما هدفت إلى التوصل إلى ضوابط تفعل دور جماعات المصالح في مصر بما يحقق أغراض البنية المجتمعية والبنية التعليمية وأغراض السياسة التعليمية ،

---

(١) عزة محمد عفيفى: " **دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية، دراسة مقارنة بين مصر والمملكة المتحدة**" رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، ٢٠٠١.

(٢) أمانى محمد حسن نصر : " **جماعات المصالح والسياسة التعليمية في جمهورية مصر العربية ، والمملكة المتحدة ، دراسة مقارنة**" ،رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ٢٠٠١.

وتأتى أهمية الدراسة من واقع قصور المشاركة الشعبية في رسم السياسة التعليمية، ومن ناحية أخرى ما تشير إليه الممارسات التعليمية من افتقار السياسة التعليمية في مصر لفلسفة مجتمعية واضحة ومحددة الملامح، وعدم استقرار السياسة التعليمية في مصر وارتباطها بتغيير وزير التعليم، فصار التغيير الحادث في السياسة التعليمية مرتبطاً بشخص لا بمؤسسة، وانتهت الدراسة بعدة مقترحات منها تطوير المحددات الوظيفية لجماعات المصالح ، وإقرار وتحقيق الغايات المتبادلة بين جماعات المصالح والسياسة التعليمية ، والمشاركة الفعالة لجماعات المصالح في السياسة التعليمية، والاعتماد على وسائل ناجحة لعمل جماعات المصالح ، و تطوير المحددات الوظيفية لجماعات المصالح من خلال تأصيل مفهوم التعددية وتأكيد مفهوم الاتحادات الاجتماعية وتبنى مفهوم جديد للمشاركة الرسمية .

تعليق على الدراسات والبحوث التى تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور مقارن .

أ- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ، وتتمثل فى :

- اهتمام السياسة التعليمية في فترة الثمانينيات بالكم دون الكيف في التعليم وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراستين السابقتين فى التأكيد على ضعف المشاركة الشعبية في صياغة السياسة التعليمية سواء على المستوى المحلى .
- اهتمام بالتشريعات التعليمية فى انجلترا، والأجهزة المسئولة عن اتخاذ القرار التعليمي فى إنجلترا.وقد تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة أماني حسن وعزة عفيفي ونهى عبد الكريم في تناول القوى والعوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة على السياسة التعليمية فى فترة التسعينيات .

ب – أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

- **اختلفت دراسة رمضان عيد عن الدراسة الحالية** فى التركيز على مرحلة اتخاذ القرار فقط فى السياسة التعليمية ومقارنتها بفرنسا والاتحاد السوفييتى وإنجلترا، فى حين اهتمت الدراسة الحالية بكل عملية صنع السياسة التعليمية كلها والتى تعتبر مرحلة اتخاذ القرار جزءا منها كما اختلفت الدراستان فى الحدود الزمنية ، وفى اختيار دول المقارنة.

- **إختلفت دراسة نهلة عبد القادر هاشم مع الدراسة الحالية** فى اهتمام الدراسة الأولى بالعلاقة بين التشريعات التعليمية فى إنجلترا والمتغيرات المختلفة التى كانت سائدة وقت

صدور هذه التشريعات ،ومدى ملاءمتها واستجابتها لتلك المتغيرات ، ومدى تحقيقها لأهداف السياسة التعليمية فى إنجلترافى ذلك الوقت ، بينما ركزت الدراسة الحالية على السياسة التعليمية فى التسعينيات ودور كل الأجهزة المسئولة فى صنع السياسة .

- **اختلفت دراسة نهى حامد عبد الكريم عن الدراسة الحالية فى** تناول دراسة نهى عبد الكريم الولايات المتحدة كدولة مقارنة وهى دولة ذات نظام سياسي رئاسي ، تناولت الدراسة الحالية المقارنة بين ثلاث دول إنجلتراوهى دولة ذات نظام برلماني ديمقراطي ، ومصر كنظام سياسي شبه رئاسي ، والصين كدولة اشتراكية .

- **اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة عزة عفيفى** فى اهتمام دراسة عزة عفيفى بتحليل دور المجالس النيابية عملية صنع السياسة التعليمية فى كل من مصر والمملكة المتحدة فقط. بينما اهتمت الدراسة الحالية بتحليل أدوار جميع المؤسسات والأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية فى كل من مصر وإنجلتراوالصين فى إطار تحليل صنع السياسات العامة .

- **اختلفت الدراستان فى التركيز على دراسة أمانى محمد نصر** على دور جماعات المصالح كأحد المؤسسات غير الرسمية، وعلاقتها بالنظام السياسي للدولة . بينما تناولت الدراسة الحالية دور جميع الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية فى صنع السياسة التعليمية في مصر وإنجلتراوالصينً في ضوء ما تعكسه هذه الدول من أنظمة سياسية مختلفة .

<u>المحور الثالث : الدراسات التى تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور تاريخي وصفي محدد الفترة الزمنية :</u>

١٠- دراسة على محمود رسلان(١٩٧٤) : "اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠ [١] " .

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التطورات في السياسة التعليمية من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ في محاولة للوقوف على جوانب التغيرات الحادثة في النظام التعليمي خلال هذه الفترة بغرض الإفادة منها في رسم صورة مستقبلية لسياسة تعليمية أكثر استقراراً، وقد

---

(١) على محمود رسلان : **اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠** رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الأزهر ، كلية التربية ، ١٩٧٤ .

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن السياسة التعليمية في مصر تتسم بكثرة التغيرات، وارتباط كل تغير بشخص الوزير، وافتقار السياسة التعليمية للنظرة الشمولية وافتقار التنسيق بين السياسة التعليمية والمؤسسات الأخرى كوزارة الزراعة وزارة الصناعة، مما يدل على عدم التكامل بين السياسة التعليمية وعدم الواقعية، ويظهر هذا عند إعلان السياسة التعليمية. كما يلاحظ غياب الاستقرار النسبى للسياسة التعليمية وصدورها دون مناقشة كافية .

١١- دراسة أبي بكر عبيد زيدان : " اتجاهات السياسة التعليمية في ضوء المتغيرات المجتمعية في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٩٠ " [١].

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى الارتباط بين السياسة التعليمية والمتغيرات المجتمعية في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠ بهدف الكشف عن مدى استجابة السياسة التعليمية للمتغيرات الحادثة في المجتمع ،واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت الى عدة نتائج من أهمها: استجابة السياسة التعليمية في هذه الفترة للمتغيرات الحادثة في المجتمع ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها استجابة السياسة التعليمية في تلك الفترة للتغيرات السياسية الحادثة في المجتمع من حيث الممارسة الديمقراطية لكن ذلك لم يكن كافيا لتخريج مواطن يمارس هذه الديمقراطية ، وتأثرت السياسة التعليمية بالأزمة الاقتصادية التى مرت بها البلاد من خلال تلك الفترة، كما استجابت السياسة التعليمية لمتغيرات النمو السكاني والمتغير الانفتاح الاقتصادي وزيادة عدد الخريجين عن سوق العمل، وكذلك انخفاض مستوى العمالة المطلوب لمشروعات الانفتاح .

---

(١) أبو بكر عبيد زيدان عبيد : **اتجاهات السياسة التعليمية في مصر في ضوء المتغيرات المجتمعية خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٩٠** رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر، كلية التربية ، ١٩٩١ .

obeikandi.com

١٢- دراسة ريتشارد داجيرتي، وروبرت فيليب (Richard Davgherty, Robert Phillips 2000) "صنع السياسة التعليمية والحكم المتطور في ويلز الماضي والحاضر والمستقبل " [١].

هدف الكتاب بشكل أساسي إلى وصف التطورات الحديثة في السياسة التعليمية في ويلز، ومن ثم طبيعة التغير التعليمي المعاصر في المملكة المتحدة بصفة عامة. كما تناول صنع السياسة التعليمية في ويلز رؤية تاريخية في الفترة من ١٨٨٩ – ١٩٨٨، ويقدم الكتاب تحليلا لنظام التعليم في ويلز، يعكس المتغيرات الرئيسة التي أثرت على سياسات التعليم في ويلز، مثل السياق السياسى المميز هناك ، والمبادرات والقرارات التي ظهرت خلال التسعينات. كما يعرض الفصل الجذور التاريخية التى أثرت على سياسات التعليم ، وتناول السياسة التعليمية المعاصرة في ويلز كدراسة حالة، وتأثير المنهج القومي على التعليم الابتدائي، وتقييم المنهج القومي، وثلاث رؤى لسياسة التعليم ثنائي اللغة في ويلز ، وسياسات المتابعة والرقابة التفتيش ، والتى تشمل إعادة تقييم لفعالية المدارس في ويلز، وسياسة التعليم ما بعد الإلزامي من حيث التطبيق والممارسة ، وتطور التعليم العالي في الفترة من ١٩٧٥إلى ١٩٩٦،وتعليم الكبار و التعليم المستمر وعملية التغيير المؤسسي. وتضمنت النتائج الإطار المؤسسي، الذي تم تأسيسه بموجب المجلس الويلزي والدور الإيجابى الذى يلعبه في صنع السياسات التعليمية التي ترتبط بشكل مباشر بالمبادرات التاريخية والثقافية والإقليمية.

١٣- دراسة رجاء على عبد المجيد سالم (٢٠٠٤): "السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي في مصر للفترة من ١٩٨٠إلى٢٠٠٠" [٢].

هدفت الدراسة إلى تقويم السياسات التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ من حيث استجابتها للمشكلات والتحديات التي يواجهها المجتمع المصرى، وتنبثق أهمية الدراسة من حاجة المجتمع إلى سياسة تعليمية قادرة على الإسهام في مواجهة مشكلاته والمشاركة بشكل إيجابي في النظام العالمي الجديد.

تتحدد مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين الواقع والمأمول في مجال التعليم بين المعلن من سياسات وما يتم تطبيقه بالفعل أي أن هناك فرقا بين النظرية والتطبيق، وتحددت مشكلة

---

(1) Richard Davgherty, Robert Phillips and Gareth Press "**Education Policy – Making and Devolved Governance in Wales , Past, Present and Future? In Education Policy – Making in Wales Explorations in Devolved Governance**, University of Wales Press , Cardiff, 2000, P.256.

(٢) رجاء على عبد المجيد سالم : " **السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي في مصر للفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٠)**"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الإنسانية ، ٢٠٠٤.

الدراسة في التساؤل الرئيسى إلى أى مدى نجحت السياسات التعليمية في مصر في تحقيق أهداف التعليم الأساسي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ ،وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أنه يوجد خلل وقصور حال دون تحقيق أهداف السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي، أنه بالرغم من اتساع دائرة العناصر المشاركة في صنع السياسة التعليمية وعقد المؤتمرات.كما أن خطوات صنع السياسة التعليمية في مصر كانت تتم في اتجاه من القمة (الوزير) إلى القاعدة أى أن الأوامر تصدر من الوزير إلى الأجهزة الإدارية والتنفيذية بالإضافة إلى غياب مشاركة المعلم بالرأي واتخاذ القرار.

التعليق على الدراسات التي تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور تاريخي وصفى محدد الفترة الزمنية :

أ- أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

- التركيز على بحث وتحليل مدى استجابة السياسة التعليمية للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى فترة زمنية محددة وإرجاع عدم استقرار السياسة التعليمية إلى عدم التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى مثل الزراعة والصناعة الأمر الذي يؤدى إلى عدم التكافل بين السياسات .

- أن السياسة التعليمية فى مصر تتسم بكثرة التغيرات ،والارتباط بشخص الوزير ، والافتقار إلى التنسيق بين المؤسسات التعليمية لبعض المتغيرات الحادثة فى المجتمع فى فترات زمنية محددة ، وعدم تحقيق السياسة التعليمية أهدافها بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسى.

ب- أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة .

- **اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة أبو بكر عبيد زيدان** فى الحدود الزمنية للدراسة وكذلك المنهج المستخدم . واختلفت مع دراسة رجاء على عبد المجيد فى تركيز دراسة رجاء على عبد المجيد على تحليل السياسة التعليمية في مصر فى الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ . ومدى تحقيقها لأهدافها بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسىفقط . بينما اهتمت الدراسة الحالية بعملية صنع السياسة التعليمية لمراحل التعليم قبل الجامعي كلها ، وبمقارنة السياسة التعليمية فى مصر بإنجلتراوالصين ، وبمقارنة دور الأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية فى مصر بدولتين يختلف فيهما نظام إدارة التعليم من حيث المركزية واللامركزية كما اختلفت الدراستين

فى المنهج حيث استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن بينما استخدمت دراسة رجاء علـى عبد المجيد المنهج التحليلي الو صفى .

-**اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة** فى الحدود الزمنية حيث اهتمت دراسة علـى محمود رسلان ببحث وتحليل السياسة التعليمية فى الفترة الزمنية ١٩٥٢- ١٩٧٠ . واهتمـت دراسة أبى بكر عبيد زيدان ببحث وتحليل السياسة التعليمية في الفترة الزمنيـة مـن ١٩٧٠- ١٩٩٠ .

- **اختلفت الدراسة الحالية** مع الدراسات السابقة في المنهج المستخدم حيث وظفـت الدراسـة الحالية المنهج المقارن بينما استخدمت الدراسات السابقة المنهج التاريخي والمنهج الوصفى. التحليلي .

- **اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة ريتشارد دافيجيتز** في تركيز الدراسـة الثانيـة علـى السياسة التعليمية فى ويلز فقط كدراسة حالة والعوامل التاريخية والسياسية الاقتصادية المؤثرة فيها من منظور تاريخي. بينما اهتمت الدراسة الحالية بالسياسة التعليمية في إنجلتراكما اختلفت الدراستان فى المنهج المستخدم .

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة فيما يلى:

١- بلورة مشكلة الدراسة الحالية، ومن منهجية البحث المستخدمة فيها ،كما ألقت الضوء علـى بعض محاور الدراسة الحالية في دول مختلفة .

٢- تحليل اتجاهات السياسة التعليمية في مصر فـي فتـرات مختلفـة ، وفـي دول مختلفـة والمتغيرات المؤثرة على السياسة التعليمية في مصر وفي دول أخرى من العالم ، والعلاقـات الكامنة بينها ، و معرفة العوامل المؤثرة على عدم استقرار السياسة التعليمية في مـصر فـي الثمانينات.

٤- تحليل الأدوار المختلفة للأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في الدول المختلفة وعلاقتها بالنظم السياسية فى دول مختلفة مثل مصر و الولايات المتحدة، وفرنسا، والاتحـاد السوفيتي .

٥- تحديد مفاهيم إعادة الهيكلة في ضوء عملية الإصلاح الهيكلي الإداري وإعادة صياغة السياسات العامة في مصر في ضوء اللامركزية.

ملاحظات عامة على الدراسات السابقة :

لاحظت الباحثة أن الدراسات التي تناولت صنع السياسة التعليمية من منظور تحليلي تقويمي ركزت على تحليل أدوار مؤسسات صنع السياسة التعليمية مثل تحليل دور مراكز البحوث التربوية في عملية صنع السياسة التعليمية بهدف تقويم هذه المؤسسات وتفعيلها، . وأيضا ركزت على دور جماعات المصالح ودور المجالس النيابية. من أجل تقويم هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. بينما ركزت الدراسات التى تناولت تحليل صنع السياسة التعليمية في مصر من منظور تحليلى تقويمى على تحليل السياسات التعليمية في مصر في فترات زمنية متتالية . وقد توصلت جميعها إلى نتائج متشابهة منها أن السياسة التعليمية في مصر تتسم بكثرة التغيرات والارتباط بشخص الوزير ، والافتقار إلى التنسيق بين المؤسسات التعليمية والوزارات الأخرى ، كما توصلت إلى عدم استجابة السياسة التعليمية لبعض المتغيرات الحادثة في المجتمع في فترات محددة ،وأن السياسة التعليمية لم تحقق أهدافها بالنسبة لمرحلة التعليم الأساسي ،و توصلت الدراسات إلى وجود فجوة بين السياسات التعليمية على المستوى النظرى ، وعلى المستوى التطبيقى ، وأكدت ضرورة تدعيم اللامركزية .

أما بالنسبة للدراسات التى تناولت صنع السياسة التعليمية من منظور مقارن فقد لاحظت الباحثة أنها تركز على مقارنة مدى استجابة كل دولة من دول المقارنة للعوامل والقوى المختلفة المؤثرة على صنع السياسات التعليمية. كما أنها تركز على مقارنة كيفية صنع السياسة التعليمية في دول المقارنة ودور الأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار في كل دولة، وعلاقة المؤسسات المسئولة بالنظام السياسي في كل دولة ،والدور الذي تلعبه المؤسسات غير الرسمية في كل دولة، وعلاقتها بالنظام الإداري والسياسي للدول المختلفة.

بينما يلاحظ أن الدراسات التي تتناول صنع السياسة التعليمية من منظور تاريخي وصفي محدد الفترة الزمنية هدفت إلى معرفة أهم التطورات التى حدثت في السياسة التعليمية في فترة زمنية محددة في ضوء العوامل السياسية،الاقتصادية، والاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع في تلك الفترة ، وركزت على مدى استجابة السياسة التعليمية للمتغيرات الحادثة في المجتمع في تلك الفترة .

ويلاحظ أنه لم تتناول أيُ من الدراسات السابقة الأجنبية أو العربية صنع السياسة التعليمية في الصين وبذلك تكون الدراسة الحالية التى تجريها الباحثة من أولى الدراسات في

مجال التربية المقارنة comparative Education التى تناولت صنع السياسة التعليمية كدراسة مقارنة بين ثلاث دول مختلفة ، وهى إنجلترا والتى تمثل النظام البرلمانى الديمقراطى، والأخرى تتبع النمط الإشتراكى وهى الصين ، ومصر كدولة اشتراكية نامية تمثل النظام السياسى شبه الرئاسى.

مشكلة الدراسة :

من استقراء أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة تتبلور مشكلة الدراسة على النحو التالى :

أرجعت العديد من الدراسات ومنها دراسة نهى حامد عبد الكريم مشكلة عدم استقرار السياسة التعليمية إلى مركزية صنع القرار في السياسة التعليمية، تضارب القرارات،التسرع بالتنفيذ بصورة عشوائية وارتجالية بالشكل الذى ينتج عنه عواقب،وتراكمات تضر بالعملية التعليمية ولا تحقق الجودة والكفاية (١). كما أشار تقرير التنمية البشرية إلى أنه على الرغم من التوسع الأخير الذى شهده نظام التعليم فى مصر على مدى العقد الأخير سواء من حيث الإنفاق على التعليم قبل الجامعي الذي زاد بمقدار الضعف فيما بين عامي ١٩٩٦/٢٠٠٢ وارتفع من ٨،١ مليار جنيه مصري إلى ١٦,٦ مليار جنيه مصري ، وزيادة عدد المدارس التي شيدت خلال التسعينيات إلا أنه لا تزال هناك كثير من أوجه القصور فى نظام التعليم بشكل يتضح فى سوء الخدمات ويعزى ذلك إلى المركزية الشديدة (٢). وأكدت دراسة آمال اندراوس انه يوجد انفصال بين السياسة التعليمية على المستوى النظرى وبين التطبيق العملى لها خلال التسعينيات ،حيث لم تتحقق أهداف وبرامج السياسة الخاصة بجودة العملية التعليمية (٣) كما أكدت دراسة إيهاب السيد محمد ، نتيجة لغياب المشاركة الإيجابية للتنظيمات المدرسية بمختلف أشكالها من معلمين،مجالس إدارة، وأولياء أمور في صنع السياسة التعليمية القومية (٤) ، وأوضحت دراسة

---

(١) نهى حامد عبد الكريم : " **صنع القرار في السياسة التعليمية المصرية، دراسة حالة**"،مرجع سابق ، ص٢٠٥ .

(٢) تقرير التنمية البشرية :" **اللامركزية من أجل الحكم الرشيد** " . القاهرة ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٣، ص ٦٩ .

(٣) آمال كامل اندراوس : " **السياسات التعليمية بين النظرية والتطبيق** "،مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .

(٤) إيهاب السيد محمد إمام : "**دراسة تحليلية لسياسة التعليم في مصر خلال الثمانينات** " ، مرجع سابق، ص٢٩ .

نهلة عبد القادر هاشم عدم الربط بين التشريعات التعليمية والسياسة العامة للدولة [١].كما ارجع احمد إبراهيم احمد أهم معوقات التعليم إلى تحكم الإدارات المركزية وعدم اشتراك المحليات في صنع السياسة التعليمية[٢] والحاجة إلى مزيد من الاستقلال للإدارات التعليمية والمدارس ومنح سلطات أكبر للقيادات التربوية في عملية تفويض السلطة والمرونة في صنع القرار .

هذا إلى جانب محدودية الدور الذى تقوم به المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية[٣] والذى أدى إلى التخبط والتضارب في سياسات التعليم [٤] وعدم وجود تنسيق وتكامل بين الأجهزة المسئولة عن صنع وصياغة السياسة التعليمية من خلال خطط عمل أو برامج تنفيذية [٥] ، وعدم استقرار السياسات التعليمية وارتباطها بتغير وزير التعليم فصار التغيير الحادث في السياسة التعليمية مرتبطا بشخص الوزير لا بمؤسسة[٦].

انطلاقا مما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسى الآتي : -

كيف يمكن تطوير عملية صنع السياسةالتعليمية في مصر في ضوء خبرة كل من إنجلتراوجمهورية الصين الشعبية.؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هى:

١- ما الأسس النظرية لصنع السياسة التعليمية في ضوء العوامل الثقافية،الاجتماعية،السياسية ،والاقتصادية ؟

---

(١) نهلة عبد القادر هاشم : " **دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية في مصر وإنجلترا**"،مرجع سابق ، ص٢٩٠ .

(٢) أحمد إبراهيم أحمد : " **صناعة القرار التربوي في الإدارة المدرسية** ".القاهرة ، مجلة دراسات تربوية ، مج٢، ج٦، مارس ١٩٨٧ ، ص ٢٤٤.

(٣) عزة محمد عفيفي : **دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية ، دراسة مقارنة بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة** مرجع سابق، ص٩٣-٩٠.

(٤) تقرير مجلس الشورى لجنة الخدمات : " **نحو سياسة تعليمية متطورة** ".القاهرة ، دور الانعقاد الثانى ، عشر مجلس الشورى ،١٩٩٢ ص ٢٤ .

(٥) التقرير الاستراتيجى العربى : **الاتجاهات الاستراتيجية الاقتصادية**" ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجة بالأهرام ، ١٩٩٧، ص٣٣٤.

(٦) نهى حامد عبد الكريم : **عملية صنع السياسة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة**"، مرجع سابق ، ص٢٠.

٢- كيف تتم عملية صنع السياسة في مصر في ضوء العوامل الثقافية،الاجتماعية،السياسية ،والاقتصادية ؟

٣- كيف تتم عملية صنع السياسة التعليمية في إنجلترافي ضوء العوامل الاجتماعية،الثقافية، السياسية، والاقتصادية؟

٤- كيف تتم عملية صنع السياسة التعليمية في الصين في ضوء العوامل الثقافية ،الاجتماعية ،السياسية، والاقتصادية ؟

٥- ما أوجه الشبه والاختلاف في عملية صنع السياسة التعليمية في كل من مصر وإنجلتراوالصين ؟

٦- ما التصور المقترح لتفعيل عملية صنع السياسة التعليمية في مصر ؟

هدف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في مصر في ضوء تجارب كل من الصين وإنجلترا.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية: اقتصرت هذه الدراسة على عملية صنع السياسة التعليمية في دول المقارنة في فترة التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٥.

الحد الموضوعى : اقتصرت الدراسة على عملية صنع السياسات التعليمية لمراحل التعليم العام قبل الجامعى .ولا تتضمن حدود هذه الدراسة التعليم الأزهري .

تحديد المصطلحات :

مصطلح السياسة Policy : تتعدد تعريفات مصطلح السياسة شأنه شأن غيره من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية، فالسياسة هى "مجموعة أو سلسلة من القرارات التى تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الدفاع، أو الأمن" [١] . والسياسة هى

---

(١) كمال المنوفي: " **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**" في على الدين هلال (محرر): "**تحليل السياسات العامة قضايا نظرية منهجية** "، القاهرة، مكتبة النهضة ، ١٩٨٨، ص ٢٠ – ٢١.(٣)

"موقف عام من قضية، أو قضايا، تحدد بشكل صريح أو ضمني الأهداف والأولويات وتشمل إعداد الخطط واتخاذ القرارات والإجراءات" [١].

بينما يرى فورمان Forman أن السياسة هى "برنامج مدروس متأنٍ من الإجراءات التنفيذية أو غير التنفيذية التى وضعتها الشخصيات القيادية السياسية لمساعدة الآخرين على تحديد أهدافهم السياسية وطرق ووسائل تحقيقها ". [٢].

مصطلح السياسة التعليمية Education policy :

السياسة التعليمية كما تعرفها الدكتورة نادية جمال الدين يقصد بها " مجموعه المبادئ والقرارات التى تستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة، ومن استشراف النتائج والآثار المختلفة، للقرارات، وتحديد الإجراءات التى ينبغى للحكومة أن تأخذ بها من أجل التأثير في الواقع، ويتم تنفيذ المبادئ والقرارات وما يتبعها من إجراءات كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف المرغوبة " [٣]. ويتفق مع هذا التعريف تعريف الدكتور عزت عبد الموجود للسياسة التعليمية . حيث يرى أن السياسة التعليمية هي "مجموعة المبادئ والأسس والمعايير التي تحكم نشاطاً معيناً كالتعليم، وتوجه حركته من خلال عملية اتخاذ القرارات " [٤].

وتتصف السياسات التعليمية بأنها ديناميكية ومرنة وبأنها قابلة للتطبيق ، وأن لها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية ويتم بناؤها في ضوء أهداف متفق عليها، وبذلك يمكن رسم خطط وإجراءات تحقيقها [٥] .

---

(1) Coxall , Bill and Robins Lynton:**"Contemporary British poltics"**, London , Bill Coxal, Second ed. 1994, p. 352.

(2) Forman , Lewis A **:" Public Policies International Encyclopedia of Social Science"**.. London, Vol.13,1985 , P 204 -205.

(٣) نادية جمال الدين : " **منهجية تقويم السياسات التعليمية في مصر** "، في هدى مجاهد وأماني قنديل (محرران) أعمال الندوة الأولى لبرنامج منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر، القاهرة ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،١٩٨٨ ص ٤٤ – ٤٥ .

(٤) محمد عزت عبد الموجود : " **حدود القدرة والإحباط في سياسات التعليم في الدول النامية** " " ندوة نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ٢٥ – ٢٧ أبريل ١٩٩٢ المجلد الأول، الدوحة، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ،ص ١٥.

(٥) عبد الجواد بكر: "**السياسات التعليمية وصنع القرار**" ، الإسكندرية، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، ٢٠٠٢، ص٣.

وجاء تعريف السياسة التعليمية من خلال ورقة تطوير التعليم فى مصربأنها " الخطة التربوية السليمة والقابلة للتنفيذ التى يقوم فيها الحوار والتكامل بين صانعى السياسة التربوية وبين الفنيين الذين يضعون الخطة ويتابعون تنفيذها ، كما أنها توجه عام متفق عليه مقدما ليعطى إشارات وتوجهات عند اتخاذ القرارات .[١]ويتفق مع هذا التعريف تايلور حيث يعرفها بأنها "خطة عمل أو صياغة أهداف " [٢]. وينظر إليها د.سعيد إسماعيل باعتبارها جملة الموجهات العامة التى تحكم حركة المجتمع فى قضايا التعليم [٣]

العلاقة بين السياسة العامة والسياسة التعليمية :

تشتق السياسة التعليمية أهدافها وأغراضها من السياسة العامة للدولة ، ومن الفكر السياسي العام وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع، ويجب أن تتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى، وهي تعبر عن حاجات ومطالب الميادين المختلفة التي تتفاعل معها التربية، كما تعبر عن أغراض ذات طبيعة فلسفية وثقافية تعكس مطالب المجتمع وأغراضه السياسية والتنموية والتربوية العامة والمحددة . وتتصف السياسة التعليمية بالثبات والوضوح والتكامل والمرونة وأن تكون توجيهية لا تفصيلية، "وأن تكون مقبولة من جميع القائمين علي العمل التربوي ولا تتأثر بتغير الوزير، ولكي تكون السياسة التعليمية فعّالة وواضحة المفهوم فلابد من تسجيلها في صورة مكتوبة، ثم إعلانها ونشرها على العاملين" [٤] وتتبع السياسة التعليمية كجزء من السياسة العامة في الدولة نفس خطوات وآليات صنع السياسة العامة، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن عملية صنع السياسة التعليمية في الدول الديمقراطية تلتزم بتوسيع دائرة المشاركة في صنع السياسات العامة، وكذلك عند صنع السياسة التعليمية والتي تمثل إحدى أهم سياساتها ، ومن ثم يشترك في صنع السياسة التعليمية إلى جانب الحكومة أعضاء الهيئة التشريعية، والجماعات الخاصة، إلى جانب الأحزاب، وأولياء الأمور.

---

(١) أحمد فتحي سرور : " **تطوير التعليم فى مصر، سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه** ،القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ١٩٨٩ ،ص ٦٣.

(2) Tylor Sandra, Rizr Fazal et al : **"Educational Policy and the Politics of Change".** London, Routledge, 1997. p. 23.

[٣] سعيد إسماعيل على : "**مقدمة مؤتمر السياسات التعليمية فى الوطن العربى** "، المؤتمر الثانى عشر لرابطة التربية الحديثة مع كلية التربية ، جامعة المنصورة ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ١.

[٤] إبراهيم عصمت مطاوع : " **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي** ". القاهرة، دار الفكر العربي ٢٠٠٢، ص١٨٠.

مصطلح التعليم قبل الجامعى:[1]

حدد مصطلح التعليم قبل الجامعى فى قانون التعليم ما قبل الجامعى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

١ – مرحلة التعليم الأساسىالإلزامى ويتكون من حلقتين :

الحلقة الابتدائية ومدتها ست سنوات .

الحلقة الإعدادية مدتها ثلاث سنوات .

٢ – مرحلة التعليم الثانوى (العام والفنى) ويشتمل على :

التعليم الثانوى الصناعى ومدته ثلاث سنوات.

التعليم الثانوى الزراعى ومدته ثلاث سنوات.

التعليم الثانوى التجارى ومدته ثلاث سنوات.

وقد امتدت فترة التعليم قبل الجامعى إلى اثنتى عشرة سنة دراسية تبدأ من السادسة وحتى الثامنة عشر وذلك بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

وتتكون مدة الدراسة فى التعليم قبل الجامعى على النحو التالى :

- تسع سنوات للتعليم الأساسى الإلزامى اعتباراً من العام الدراسى ١٩٩٩/٢٠٠٠ وتتكون من حلقتين :

الحلقة الابتدائية ومدتها ست سنوات.

الحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات.

وثلاث سنوات للتعليم العام والفنى.

مصطلح صنع السياسة policy making

اتفقت معظم الأدبيات التربوية على أن صنع السياسة عملية ذات طابع دينامى متحرك تشمل عدة خطوات تبدأ بتحديد المشكلة، وجمع الحقائق، والتشاور، ثم صياغة السياسات البديلة،

[1] قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، بتعديلاته.

obeikandl.com

يليها النقاش العام، ثم مرحلة اتخاذ القرار، يليها تنفيذ السياسة ثم التغذية العكسية.وهـى نتـاج تفاعل بين أفراد الدولة وجماعات المصالح والمؤسسات الحكومية والعوامل الخارجية ".

ويتفق مع هذا الرأي كمال المنوفي فيرى "أن عملية صنع السياسة بمثابة برنامج متصل يشمل عمليات التخطيط ، وإعداد القرار، والبرمجة، وتشارك فيها عناصر كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسي و هى عملية ذات طابع دينامى متحـرك وهى نتاج أو محصلة تفاعل بين أفراد وجماعات مصالح ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية بكل ما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوط تمارسها الأطراف المعنية." (١).

ويري ويليام دن (**Dunn Willian: 1994**)، أن عملية صنع السياسة تشمل مجموعة من العمليات المتداخلة وتشمل وضع أجندة السياسة، صياغة السياسة، تنفيذها، وتقويمها. ويمكن تمثيل عملية صنع السياسة باعتبارها دورة لا خطية، أو مجموعة من الأنشطة المرتبة زمنياً(٢).

وتتفق مع هذا الرأى (أمانى قنديل ، ١٩٨٤) فتعرف صنع الـسياسات العامـة بأنهـا "عملية تتضمن عدة مراحل تبدأ بالتخطيط ، والاختيار من بين البدائل ، وهى عملية معقـدة ، تمر بعدة خطوات أولها تحديد الأهداف، ثم دراسة حساب الأرباح والخسائر لكـل منهـا ثـم الاختيار من بين هذه البدائل" (٣) بينما يصفها درور(Dror) بأنها "عملية معقدة وتتسم بتنوع مكوناتها، وهذه العملية تقرر الخطوط الأساسية للفعل، وتتسم بتوجهاتها نحو المستقبل وسـعيها لتحقيق الصالح العام" (٤) . ويمكن اعتبارها عملية متفردة في حد ذاتها (٥).

مصطلح صنع السياسة التعليمية :

يتفق تعريف **عزة محمد عفيفي لصنع السياسة التعليميـة** مع تعريف درور(Dror) لها "بأنها عملية ديناميكية شديدة التعقيد، وترتبط بشبكة من الاتصالات والتغذية المرتدة ، حيث تتحول فيها المدخلات وهى المطالب والاحتياجات التربوية من مطالب وتأييد إلـى مخرجـات

---

(١) كمال المنوفي: " **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**" مرجع سابق ص٢١.

(2) Dunn, William N : "**Public Policy Analysis, An Introduction**" U S A, Prentice-hall, inc., Second ed., USA,1994, P 15.

(٣) أماني قنديل : " **عملية صنع السياسة العامة مع التطبيق علي السياسة الاقتصادية** " رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤ ، ص ١٤١.

(4) Dror, Yehzkel : "**Public Policy Making Reexamined Transition**", New Jersey, Chandler Publishing com, 1983, p. 211.

(5) Kuper; Adam: " **The social sience Encyclopedia**" , London, Routledge, 1996 , P.62.

السياسة التعليمية، وهى القرارات والقوانين التى يتم تنفيذها بواسطة السلطة التنفيذية وتتسم هذه القرارات والقوانين بالتوجه نحو المستقبل وبمراعاتها للصالح العام" [١].

وترى نادية يوسف كمال أن عملية صنع السياسة التعليمية هي" تحويل المدخلات السياسية أو المتطلبات الاجتماعية إلى نتائج (قرارات سياسية)" [٢].

بينا يعتبر تايلور(Taylor: 1997) أن صنع السياسة هو نشاط حكومي ، بينما تقوم العديد من المؤسسات والمنظمات الخاصة بما فيها المدارس الخاصة بصنع سياساتها من نوع خاص أو آخر، فعملية صنع السياسة التعليمية كما يراها تايلور تنتمي إلى مجال السياسات العامة أو الاجتماعية للدولة أي أنها تعتبر نشاطاً حكومياً [٣].

ويتفق هذا الرأى مع ما يراه أحمد مصطفي الحسين أن عملية صنع السياسة العامة "تشير إلى مجمل **النشاطات الحكومية** في جميع مستوياتها السياسية والإدارية، وتشمل كل مراحل صنع السياسة العامة بدءاً من تعرف المشكلة ،تنفيذها ،تقييمها ،والتغيرات والتعديلات التي تحدث في السياسات في أثناء مراحلها المختلفة." [٤]وهذا المعنى يشير إلى مجموعة من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في السياسات العامة، وبما أن هذه العملية تتم في إطار مؤسسي حكومي معين فإنها بالضرورة تتأثر بالإجراءات واللوائح والنظم التي تضبط حركة تلك المؤسسات. ومن هنا فعملية صنع السياسات التعليمية هي مجال مشترك للمؤسسات السياسية كالأجهزة التشريعية والأحزاب وجماعات المصالح بالإضافة إلى الأجهزة الإدارية والفنية التي تقوم بالمشاركة في صياغة هذه السياسات وتنفيذها ومتابعتها، ويوجد اختلاف في وزن ونفوذ القوى الصانعة لهذه السياسة، وتتسم بدرجة عالية من التعقيد والديناميكية.

---

(١) عزة محمد محمد عفيفي: " **دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية ، دراسة مقارنة بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، ٢٠٠١، ص ٢٨- ٢٩ .

(٢) نادية يوسف كما ل: " **اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية** "، في مجلة مستقبل التربية العربية ، مج ٧، ع (٢٠) يناير ٢٠٠١، ص ١٨٢.

(3) Tylor , Sandra and Rizr Fazal et al : **"Educational Policy and the Politics of Change**"op. Cit , p

[٤] أحمد مصطفي الحسين : " **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** " .عمان ، سلسلة الكتاب العربي الجامعي للتدريس في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص ٤٢.

العلاقة بين صنع السياسة والتخطيط :

يندرج صنع السياسة تحت النشاط التخطيطي .فالسياسة هي الخطة العامة الملزمة والمرشدة للعمل عند تصريف الأعمال [١].والسياسة التعليمية هى " نوع من الخطة تتحدد في صورة تقارير أو مفاهيم عامة ترشد أو توجه المسئولين في وزارة التربية والتعليم عند اتخاذهم القرارات" [٢].ومن ثم فصنع السياسة التعليمية هو أحد الأنشطة العملية للتخطيط الاستراتيجى [٣]. ويتضمن تخطيط التعليم ووضع سياسات لتحقيق أهدافه [٤]. كما أن التخطيط لوضع السياسة التعليمية يخدم عملية صنع القرار[٥].

ويلاحظ وجود تعدد في التعبيرات المستخدمة في إطار دراسات صنع السياسات ، لا يعكس هذا التعدد اختلافاً أساسياً حول مضمون المفهوم بقدر ما يعكس اختلاف توجهات الباحثين بخصوص هدف دراسة السياسات بشكل يتجه إلى تطوير نظام صنع السياسات .

وتهدف هذه الدراسة أساسا إلى البحث فى صنع السياسة التعليمية والتي يمكن تحديدها بأنها "عملية تشمل عدة خطوات تبدأ بمعرفة المشكلة ، جمع الحقائق ، التشاور مع الأطراف المعنية، صياغة السياسات البديلة ،النقاش العام ، اتخاذ القرار، تنفيذ السياسة ، والتغذية المرتدة . وهذه الخطوات تعبر عن مجمل النشاطات الحكومية في جميع مستوياتها ، والتي تشمل الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وهو مفهوم يرتبط بشكل مباشر بالنظام السياسي، ويندرج تحت النشاط التخطيطي، وهو أيضا مجال مشترك بين المؤسسات السياسية، كالأجهزة التشريعية والأحزاب وجماعات المصالح، والأجهزة الإدارية من أجل إيجاد استجابات للاحتياجات الموجودة في البيئة المحيطة ".

---

(١) كمال المنوفي : " **السياسة العامة وأداء النظام السياسي**" مرجع سابق ، ص ٢٢ .

(٢) إبراهيم عصمت مطاوع :" **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي** ". مرجع سابق ، ص ١٧٩.

(٣) جون م برايسون : " **التخطيط الإستراتيجى للمؤسسات العامة – وغير الربحية دليل عمل لدعم الإنجاز المؤسسى وإستدامته** " تر جمة محمد عزت عبد الموجود ، تقديم أحمد صقر عاشور ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ٢٠٠٣ ص ٦٦ .

(٤) عبد الجواد بكر : " **السياسات التعليمية وصنع القرار** " ، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٢ ، ص٢

(٥) شاكر محمد فتحى احمد :" **إدارة المنظمات التعليمية ، رؤية معاصرة للأصول التعليمية** ". القاهرة ، دار المعارف، ٢٠٠٢، ص١٧٧.

أهمية الدراسة :

نبعت أهمية الدراسة من كونها تسهم في اقتراح تصور فعّال لصنع السياسة التعليمية في مصر، كما أنها من أولى الدراسات التي تبحث في صنع السياسات التعليمية في الصين الشعبية وهى دولة تتشابه ظروفها مع جمهورية مصر العربية من حيث أنها دولة نامية تتسم بارتفاع كثافتها السكانية وعلى الرغم من ذلك فقد حققت معدلات نمو مرتفعة بعد تطبيقها سياسة الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي حتى حققت أعلى متوسط لنمو الدخل القومي وأعلى قيمة صادرات حتى عام ٢٠٠١ وتعد مثالا يحتذي به كما تعد مجالاً بحثياً جديداً في حقل الدراسات المقارنة والدراسات الأكاديمية في الدول النامية.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج المقارن الذى يبحث في نظم التعليم في بلاد العالم المختلفة ويقارن بينها من أجل وصف وتحليل واقع وآليات صنع السياسات التعليمية في دول المقارنة، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف للاستفادة من تلك الآليات في تطوير صنع السياسة التعليمية في مصر، بصورة تتفق مع ظروف وأوضاع البيئة الداخلية .

وطبيعة مجال التربية المقارنة تتطلب البدء بالبحث والدراسة لواقع ظروف نظام التعليم في مجتمع ما، والعوامل والقوى المؤثرة فيه ، وكيف يتعامل صانعوا السياسة التعليمية مع المشكلات التى تصادفهم والحلول التى يتم طرحها عليهم، ثم مقارنة كل هذه الظروف والملابسات بواقع التعليم في بلد آخر بغرض الاستفادة من الوسائل والأساليب المتبعة في أحدهما لتطبيقها، والاستفادة منها في نظام التعليم في البلد الآخر، وهذا يستدعى من الباحث ألا يغفل أثر العوامل الاقتصادية،الاجتماعية،والسياسية حتى تتبلور هذه السياسة وفقاً لمتطلبات واحتياجات المجتمع الفعلية .

(١) واستخدمت الدراسة أيضاً المقابلة الشخصية كأداة من الأدوات العلمية لجمع البيانات .

وقد قامت الباحثة بإجراء مقابلة شخصية مع السيد خان جيان ملحق التعليم بسفارة جمهورية الصين الشعبية ودارت أسئلة المقابلة حول آليات صنع السياسة التعليمية في جمهورية الصين الشعبية ، ودور الأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في جمهورية الصين الشعبية .

خطوات الدراسة :

تحددت خطوات الدراسة على النحو التالي :

الخطوة الأولى :

وتتمثل في عرض الإطار العام للدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة ومدى أهميتها وبيان أهدافها وحدودها الزمنية والمناهج المستخدمة والدراسات السابقة وتحديد المفاهيم حيث يتناول الفصل التمهيدي هذه الخطوة .

الخطوة الثانية :

وتحددت في عرض الإطار النظري لصنع السياسة التعليمية في إطار السياسات العامة وتلقى الضوء على أهم الأسس النظرية في صنع السياسة التعليمية، إجراءاتها، مراحلها، خطواتها، آليات ها،والقوى والعوامل السياسية،الاقتصادية، التاريخية، الاجتماعية المؤثرة فيها والأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية سواء أكانت رسمية أو غير رسمية، وهو ما تناوله الفصل الأول .

الخطوة الثالثة :

وتناولت كيفية صنع السياسة التعليمية في مصر من حيث نشأة صنع السياسة التعليمية في مصر، ومراحل تطورها والأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في مصر

والعوامل الثقافية، الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية التى أثرت على صنع السياسة التعليمية، وآليات وخطوات ومراحل صنع السياسة التعليمية في مصر وهو ما تناوله الفصل الثانى.

الخطوة الرابعة :

وتناولت كيفية صنع السياسة التعليمية في إنجلترامن حيث نشأة صنع السياسة التعليمية في إنجلتراومراحل تطورها وآليات ها ، والعوامل والقوى الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا، ومستويات صنع السياسة التعليمية في إنجلتراو الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن هذا الأمر وهو ما تناوله الفصل الثالث .

الخطوة الخامسة :

وتناولت كيفية صنع السياسة التعليمية في الصين من حيث نشأة صنع السياسة التعليمية في الصين ومراحل تطورها وآليات ها، العوامل والقوى الاجتماعية، السياسة، الاقتصادية،

التاريخية المؤثرة على صنع السياسة التعليمية في الصين والأجهزة والمؤسسات المسئولة عن هذا الأمر واتجاهات السياسة التعليمية في الصين وهو ما تناوله الفصـــل الرابع.

الخطوة السادسة :

وتناول التحليل المقارن لصنع السياسة التعليمية في كل من مـــصر وإنجلترا والـــصين وأوجه الشبه والاختلاف بين كل دولة من حيث نشأة صنع الـــسياسة التعليميـــة والعوامـــل والقوى الثقافية، الاجتماعية، والسياسية التى أثرت على صنع السياسة التعليمية في كل منهما و الأجهزة المسئولة عن هذا الأمر واتجاهات السياسة التعليمية في كل دولة . هذا الى جانب عرض النتائج وهو ما تناوله الفصل الخامس .

الخطوة السابعة :

وتتناول وضع تصور مقترح لتطوير عملية صنع السياسة التعليمية في مصر من حيث المبادئ الأساسية لصنع السياسة التعليمية ، والتصور المقترح لمؤســـسات صـــنع الـــسياسة التعليمية والتصور المقترح لآليات صنع السياسة التعليمية .وهو ما يتناوله الفصل السادس .

obeikandl.com